المحاضرة الثانية

المحاضرة الثانية التطورات السياسية والاقتصادية في سوريا ولبنان (١٩٢٠-١٩٤٦)

المرحلة: الرابعة

المادة: تاريخ البلاد العربية المعاصر

تدريسي المادة

أ.د احمد ماجد عبد الرزاق

الفصل الثّاني :

التطوّرات السّياسيّة والاقتصاديّة في سوريا ولُبنان وإمارة شرق الأُردُن

(١٩٢٠ ـ ١٩٤٦)

لا شكّ أنّ قرارات دول الوفاق الودّي كانت مُخيّبة لآمال العرب في تحقيق طموحاتهم السّياسيّة ، وأظهرت نيّاتها الاستعماريّة المُبيّتة تِجاه البُلدان العربيّة ، وذلك في ضوء القرارات الّتي خرج بِها مؤتمر سان ريمو ، وبالنتيجة شعر العرب بأنّهم خُدِعوا بمؤامرة خُطّطت ضِدّهم ، ولا سِيّما بريطانيا الّتي وعدت الشريف حسين بن علي بآمالٍ وطموحاتٍ واسِعة ، ولذلك بدأت مرحلة المواجهة والصّراع مع تِلكَ القِوى الاستعماريّة ، وبأشكال مُتعدّدة ، إلّا أنّ الثورات والمواجهة المُباشرة كانت هي الطريق الأمثل رغم أنّ هُناكَ فارقاً في الإمكانيّات من حيث التسليح والتجهيز ، والخُطط العسكريّة والتعبويّة ، وعلى هذا الأساس سيتم تناول الموقف العربي وبحسب طبيعة المواجهة مع القِوى الغربيّة على النحو الآتي :

ـ المواجهة الاستعماريّة في المشرق العربي وظروف تحقيق الاستقلال السّياسي :

أولاً : سوريا :

أ. سوريا بعد الحرب العالميّة الأولى :

في أعقاب اجتياح القوّات الفرنسيّة دمشق ، وإسقاط حُكومة الملك فيصل بن الحسين للمُدّة (١٩١٨ ـ ١٩٢٠) بدأت فرنسا انتهاج سياسة انتدابيّة قائِمة على فرض الأحكام العسْكريّة في سوريا ولُبنان ، مُستعملة أساليب العُنف والقسوة والترهيب ، لِذلك أنشأت محْكمة عسْكريّة في دمشق لِمُحاكمة رِجال الحركة الوطنيّة ، وأصدرت العديد من الأحكام بِما فيها الإعدام والاعتقال والسّجن ، كما أجرت حملاتٍ مُتواصِلة لِمُطاردة رِجالات الحركة الوطنيّة في سوريا [١] ، وفي الوقت ذاته ، أضعفت قوّات الجيش العربي ، وصادرت أسلحته ، وقلّصت مهامه في الدّفاع عن الأمن الدّاخلي ، وفرضت غرامات على المُدن السوريّة ، ومنح المندوب السامي الفرنسي صلاحيّات واسِعة تشريعيّة وتنفيذيّة ، وتعيين مُستشارين له في الوِزارات المُختلِفة [٢] ، وبذلك كرّست الإدارة الفرنسيّة في البِلاد بأجلى صورها .

عملت الإدارة الفرنسيّة على تفكيك سوريا وتجزِئتها ، إذ تمّ تقسيمها على أربعة كيانات بمسمّيات ألوية هي دمشق ، وحلب ، والعلويين ، وجبل الدروز [٣] ، كما وضعت نظاماً خاصاً لإدارة لواء

الإسكندرونة ، ويظهر أنّ الهدف الفرنسي من ذلك إضعاف المقاومة الوطنيّة ، إلّا أنّ الشعب العربي السوري واصل نضاله في مواجهة القوّات الفرنسيّة ، ولذا حصلت ثوراتٍ عديدة منها ثورة الشيخ صالح العلي في جبال اللّاذقيّة (١٩١٩ ـ ١٩٢١) ، وثورة إبراهيم هنانو في حلب (١٩١٩ ـ ١٩٢١) ، وعدد من الثورات في المناطق المُحاذية للفُرات [٤] .

حاولت الإدارة الفرنسيّة امتصاص غضب الشّارع السوري ، فقد أُعلِنَ في ٢٨ حزيران ١٩٢٢ قيام اتحاد يُمثّل حُكومات دمشق وحلب واللّاذقيّة ، واُختير صبحي بركات لرئاسة الاتحاد ، إلّا أنّ السوريين رفضوا هذا الاتحاد ، وتمسّكوا بالاستقلال السياسي التام في إطار حُدود سوريا الطبيعيّة ، وفي هذهِ الأثناء أصدرت الحُكومة الفرنسيّة قرارها بتعيين المندوب السامي (ويغان) ، الّذي حاولَ إجراء تعديل في النّظام الّذي أقامه سلفه ، وذلك بإلغاء الاتحاد في ٥ كانون الأوّل ١٩٢٤ ، وإعلان تشكيل الدولة السوريّة من لِوائي (دمشق وحلب) ، وأعادَ تكليف صبحي بركات بإدارتها يُعاونه مجلس وزراء ومجلس تشريعي مُنتخب ، ولكن حقيقة الأمر أنّ السُّلطة الفعليّة كانت بيد المندوب السامي الفرنسي ، وظلّت دولة العلويين خارج نِطاق هذا الكيان [٥] ، وبقاء لواء الإسكندرونة تحت وضعٍ خاص .

لم تُرضِ حُلول وإجراءات المندوب الفرنسي الجديد رغبات وآمال وطموحات السوريين ، ورأوا أنّها إجراءات شكليّة ، إذ أنّ الأمر الفصل كُلّه بيده ، وعلى هذا الأساس أصرّت الحركة الوطنيّة في سوريا على مواصلة المُواجهة مع الفرنسيين فكانت الثورة السوريّة الكُبرى (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧) .

ب. الثّورة السوريّة الكُبرى (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧) :

اندلعت الثورة السوريّة الكُبرى بعد سِلْسِلة مواجهات ومُصادمات مع القوّات الفرنسيّة في المُدن المُختلِفة ، ففي آب عام ١٩٢٥ ، بدأت تحرُّكات قادة الحركة الوطنيّة ، وتحْديداً في جبل حوران بقيادة سلطان باشا الأطرش ، وكانت هذهِ المنطقة من أكثر المُدن السوريّة ارتِباطاً بفِكرة الثورة العربيّة [٦] ، وحُدّدت مطالب الثوّار بالمطالب الآتية [٧] :

١. الاعتراف بالاستقلال التام .
٢. إلغاء الانتداب .
٣. تشكيل جمعيّة تأسيسيّة ، تضع للبلاد دستوراً ديمقراطيّاً .
٤. إنهاء مرحلة الحُكم العسكري .

حظيت الثورة السوريّة الكُبرى الّتي استمرّت نحو عامين (١٩٢٥ - ١٩٢٧) بدعم شعبي كبير إذ امتدّت إلى لبنان ، وانضوت تحتَ لِوائها الجمعيّات العامّة في ذلك الوقت ، مثل جمعيّة العهد ، والجمعيّة العربيّة الفتاة ، كما حظيت بمُساندة الشعوب العربيّة في إمارة شرق الأُردُن ، والعراق ، ومصر وفلسطين [٨] .

استعمل الفرنسيّون منتهى القسوة والوحشيّة لمواجهة الثورة ، بهدف إخمادها ، إلّا أنَّ روح التحدّي والمواصلة ظلّت قائِمة في نفوس الشعب السوري ، ولعلَّ شعورهم في ذلك بأنَّهُ لا بديل غير الكِفاح المُسلّح والمواجهة المُباشرة من أجل نيل الاستقلال السياسي التام .

ومِمّا يُشار إليه ، أنَّ من أسباب الثورة المُباشرة هي الإساءة الّتي وجّهها المندوب السامي الفرنسي (ساراي) إلى وفد عربي سوري ذهب إلى مُقابلته في بيروت ، بهدف عرض تظلّماتهم من جرّاء تصرُّفات السُّلطات الفرنسيّة في المناطق السوريّة ، ومُطالبتهم بحقوقهم المشروعة [٩] ، فضلاً عن سوء تصرُّفات الإدارة الفرنسيّة في التعامُل مع الشعب العربي السوري ، فقد انطلقت الثورة ، ولم تتوقّف إلّا بعد عامين من اندِلاعها كما أشرنا إلى ذلك .

كلّفت هذهِ الثورة فرنسا ثمناً باهِضاً بالأموال ، وحطّت من سُمعتها وكرامتها ، وزادتها قلقاً تِجاه الوضع في سوريا ولِذا قامت إدارتها في سوريا باتخاذ الإجراءات الآتية [١٠] :

١. إصدار قرار بإنهاء تكليف الجنرال ساراي بمهام المندوب السامي ، وعدّته هو السّبب في عدم القُدرة في التعامُل مع الوضع السوري ، واستبداله بالجنرال هنري دو جوفينيل (Henry de Jouvenel) عضو مجلس الشيوخ الفرنسي ، وقد عُرِفَ عنه المُناورة .
٢. حاول المندوب الجديد احتواء الثورة من جِهة ، وإحداث شرخ الانقسامات داخل قيادات الحركة الوطنيّة وقياداتها .
٣. إعادة تنظيم القوّات العسْكريّة الفرنسيّة في سوريا .
٤. أيّدَ المندوب الجديد الدعوة إلى انتخابات الجمعيّة التأسيسيّة ، والشروع بوضع دستور للبِلاد .
٥. أشرف على تشكيل حُكومة وطنيّة برئاسة الداماد أحمد نامي ، وقد أشركَ فيها عدداً من الشخصيّات الوطنيّة مِنها (فارس الخوري ولطفي الحفار وحسين البرازي) ، ووضعت هذهِ الحُكومة برنامجاً لها ركّزت فيه على الأُمور الآتية :

ا. تعديل مضمون العلاقة مع فرنسا من انتداب إلى عقد مُعاهدة لمُدّة ثلاثين عاماً .
ب. تحقيق الوحدة السورية .
ج. توحيد النظام القضائي .
د. تأسيس جيش وطني .
هـ. قبول سوريا عضواً في عُصبة الأمم في شؤون التمثيل الخارجي ، والنظر في إصلاح النظام ال
والنقدي في سوريا .
و. إعلان العفو العام ، وإلغاء الغرامات ، والعمل على تقديم تعويضات للمُتضررين جرّاء العم
العسكرية في أثناء مُدّة قيام الثورة (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧) (١١) .

يظهر فيما تمّ عرضه في سياق إجراءات الوزارة السورية ، أنّها لم ولن تتوافق مع إستراتي
فرنسا في سوريا ، وقد أظهر المندوب السامي هنري دو جوفينيل (Henry de Jouvenel)
عدم ارتياحه من هذه المطالب التي عرضها على حُكومته ، وأبدت الأخيرة موقفها بأنّ المندوب ال
لم يكن باستطاعته استكمال مُهمّة عمله في سوريا ، لذلك عملت على إجراء تغيير للمندوب ال
والعمل برؤية جديدة في سوريا ، لا سيّما أنّ المُعطيات أشارت إلى أنّ فاعليّة الثورة السوريّة تزد
بسبب ضُعف التمويل ، والانقسام بين القيادات الميدانيّة ، وقسوة تعامُل القوّات الفرنسيّة ، وزيادة زد
بإمدادها بقوات عسكريّة إضافيّة ، جعلت الأمور تأخُذ اتجاهاً سياسيّاً جديداً قائماً على أساس ال
السياسي في حل المسألة السوريّة .

ج. الحِراك السّياسي السوري ـ الفرنسي (١٩٢٨ ـ ١٩٤٥) :

في أعقاب نهاية الثورة السوريّة الكُبرى عام ١٩٢٧ ، وضعت فرنسا خُططاً جديدة لإد
الوضع السياسي في سوريا ، فأوعزت بإجراء انتخابات الجمعيّة التأسيسيّة ، ومن ثُمّ الشروع ب
دستور جديد للبلاد ، فقد بدأت الخطوة الأولى بإجراء انتخابات الجمعيّة التأسيسيّة ، وفازت على
الكُتلة الوطنيّة التي يرأسها هاشم الأتاسي ، وسعد الله الجابري ، وهي الكُتلة المعروفة بمُعارضتها
الانتداب ، وافتتحت أعمال الجمعيّة التأسيسيّة في ٩ حزيران ١٩٢٨ ، وحضر حفل الافتتاح ال
الفرنسي الجديد هنري بونسو (Henri Ponsot) ، الذي ألقى كلمة في الحفل جاء في مضمو
أنّ الجمعيّة مسؤولة في وضع دستور للبلاد ، يضمن الحقوق والواجبات ، وقد شُكّلت لجنة د
إبراهيم هنانو ، لوضع مسودّة الدستور ، وأنجزته وعرضته على الجمعيّة التأسيسيّة ، وحظي بموافق
المُنتدبة (١٢) .
إلّا أنّ المندوب السامي رفضه بحجّة أنّه احتوى في بعض مواده أحكاماً تتعارض مع حُقوق